برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، ١٢- ١٩٩٨/٥/١٥

مخططات الإستراتيجية القطرية

البند ٤ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/98/4/3
2 April 1998
ORIGINAL: ENGLISH

مخطط الإستراتيجية القطرية لسريلانكا

الموجز

سريلانكا بلد من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض تبلغ فيه حصة الحبوب ٦٠ في المائة من الوجبة الغذائية الوطنية وتغطي الواردات قرابة ٤٥ في المائة من احتياجاته من الحبوب. ويعيش أكثر من ٣٥ في المائة من السكان تحت حد الفقر التي (قدرها **البنك الدولي** على أساس دخل فردي يعادل دولارا واحدا[١] في اليوم). ولا يشمل هذا التقدير سكان المنطقة الشمالية الشرقية التي عانت بصفة خاصة من الشدائد الاقتصادية الناجمة عن النزاعات العرقية المندلعة طوال السنوات الخمسة عشر المنصرمة. وعلى هذا الأساس تتجاوز نسبة الفقراء الفعلية في سريلانكا هذا الرقم كثيرا. ويقطن قرابة أربعة أخماس الأسر الفقيرة في المناطق الريفية. ويشكل العمال الزراعيون ومزارعو الكفاف غالبية هذه الأسر.

وستركز استجابة **برنامج الأغذية العالمي** لمشكلات الجوع والفقر في سريلانكا، في إطار مخطط الاستراتيجية القطرية، على مساعدة ضحايا النزاع الدائر في الوقت الراهن وتعزيز الأمن الغذائي بين الرجال والنساء والأطفال في الأسر الفقيرة. ويمتد مخطط الاستراتيجية القطرية لثلاث سنوات من مطلع عام ١٩٩٩ إلى نهاية عام ٢٠٠١ لينتهي في الوقت نفسه مع إطار التعاون القطري الخماسي **لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** والبرنامج القطري **لمنظمة اليونيسيف**. المرتبطين ببرامج الاستثمار العامة الخماسية المنفذة على أساس سنوي والتي تضطلع بها الحكومة.

وتشمل الأنشطة المدرجة في مخطط الاستراتيجية القطرية والتي ستنفذ من خلال برنامج قطري مدته ثلاث سنوات ما يلي: (أ) مساعدات الإغاثة الرامية إلى توفير الرعاية والأغذية للنازحين خلال فترة النزاع؛ (ب) مساعدة ضحايا النزاع على استئناف حياتهم بعد انقضائه؛ (ج) السعي إلى تحقيق الأمن الغذائي على أساس دائم في أوساط مزارعي الكفاف من خلال إعمار مشروعات الري البسيطة؛ (د) مساعدة السكان الفقراء الذين لا يملكون أرضا حتى يعتمدوا على أنفسهم في سد احتياجاتهم الغذائية وذلك من خلال استقرارهم في إطار مشروعات الري الواسعة النطاق. وستنفذ هذه الأنشطة في تعاون وثيق مع وكالات **منظومة الأمم المتحدة** الأخرى والمنظمات غير الحكومية. وسيتم السعي إلى استقطاب دعم الجهات المانحة الثنائية بغية توسيع نطاق الأنشطة المدعومة من **البرنامج**. ويقدر مجموع تكاليف أنشطة **البرنامج** للتنمية والإغاثة خلال فترة سنوات مخطط الاستراتيجية القطرية الثلاثة بـ ١٩,٥ مليون دولار تخصص ٧,٥ مليون دولار منها للمشروعات الإنمائية.

وفي إطار التزامات **البرنامج** تجاه المرأة، سيتعاون المكتب القطري **للبرنامج** مع الحكومة لضمان مراعاة كافة مشروعات تمليك الأراضي للشروط التالية: (أ) تخصيص ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من الحيازات للأسر التي ترعاها المرأة؛ (ب) منح الحيازات المخصصة للمتزوجين للزوجين معا.

(١) جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك. وكان الدولار الواحد يعادل ٦١,٦٠ روبية سريلانكية في مارس/ آذار ١٩٩٨.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات إقليم آسيا: J. Cheng-Hopkins رقم الهاتف: 6513-2209

كبير منسقي برامج سريلانكا: S. Malik رقم الهاتف: 6513-2334

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

انعدام الأمن الغذائي بين الفقراء الجوعى

انعدام الأمن الغذائي على صعيد القطر

١- تتدرج سريلانكا في قائمة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. ويشكل الأرز والقمح ٦٠ في المائة من غذاء سكان هذا البلد الذي لا يزال يعتمد على الواردات إلى حد كبير رغم الجهود التي ظل يبذلها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب. ففي السنوات القليلة المنصرمة استوردت سريلانكا نحو ٢٥ في المائة من احتياجاتها من الحبوب. وظل توافر الأغذية ضعيفا وسد احتياجات الفرد اليومية منها والمقدرة بـ ٢٠٠ ٢ سعرا حراريا يزداد صعوبة يوما إثر يوم. ويستدعي تحسين استهلاك الأغذية في أوساط الأسر ذات الدخل الضعيف أن تتجاوز الإمدادات الغذائية متوسط الاحتياجات إلى حد كبير[١]. فخلال عدة أعوام كانت هذه الإمدادات دون القدر اللازم لسد متوسط الاحتياجات من السعرات الحرارية مما ألحق ضررا بالغا بالأسر الفقيرة التي لا يبلغ استهلاكها من الأغذية أصلا القدر المطلوب. ويبلغ مؤشر **منظمة الأغذية والزراعة** للأمن الغذائي الأسري في سريلانكا ٨٤,٧ حسبما ورد في تقرير هذه المنظمة لعام ١٩٩٧. ويعتبر هذا المؤشر أضعف المؤشرات في بلدان جنوب آسيا باستثناء بنغلاديش.

٢- وانتهجت سريلانكا برنامجا شاملا للإصلاح الاقتصادي منذ عام ١٩٨٧. ويبلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في هذا البلد نحو ٤ في المائة في العام مما يحقق نموا سنويا للدخل الفردي قدرة قرابة ٢ في المائة في العام. ورغم نمو الدخل الاسمي على هذا النحو، انخفض متوسط الدخل الفردي الفعلي بالدولار من ٢٩٤ دولار في الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ إلى ٢٣٣ دولار في ١٩٨٦-١٩٩٠ وبلغ ١٨٨ دولارا في ١٩٩١-١٩٩٦[٢]. ومن الثابت أن قرابة عقدين من الإصلاحات الاقتصادية أخفقا في كبح جماح الفقر في سريلانكا.

٣- وقدرت نسبة الفقراء في سريلانكا بـ ٣٥ في المائة من السكان في عام ١٩٩٠-١٩٩١ استنادا إلى مقياس الفقر الذي حدده **البنك الدولي** بـ "دولار في اليوم" على أساس تكافؤ القوة الشرائية لمعدلات الصرف. ولا يتضمن هذا التقدير أكثر من ٢,٥ مليون شخص؛ أي نحو ١٥ في المائة من سكان البلاد، يعيشون في المناطق الشمالية والشرقية الواقعة فريسة للنزاع. وتعتبر نسبة الفقر العالية نسبيا وشح الإمدادات الغذائية من العوامل الرئيسية في تفشي سوء التغذية في سريلانكا.

٤- وتشير الإحصاءات إلى أن نحو ٣٨ في المائة من أطفال سريلانكا في الشريحة العمرية من ثلاثة إلى تسعة وخمسين شهرا كانوا يعانون من نقص الوزن في عام ١٩٩٥. ويعتبر نقص الوزن البالغ ٢٠ في المائة من الوزن العادي بمثابة سوء تغذية "حادة جدا" حسب معايير **منظمة الصحة العالمية**. وأوضح المسح الذي أجري في عام ١٩٩٥ أيضا أن ٢٤ في المائة من الأطفال مصابون بظاهرة التقزم (عدم تناسب الطول مع المقاييس المتوقعة) بينما يعاني طفل من كل خمسة أطفال على وجه التقريب من نقصان الوزن عند الولادة (أقل من الوزن المعتاد المقدر بـ ٢,٥ كيلو

(١) انظر الملحق الأول.
(٢) صندوق النقد الدولي، سريلانكا، قضايا مختارة ١٩٩٧.

غرام) في حين تبلغ درجة الإصابة بفقر الدم نسبة ٣٣ في المائة بين الحوامل. ويعتبر ضعف تغذية الأمهات الذي يؤدي في صورته المزمنة إلى قصر القامة أهم عوامل نقصان وزن الأطفال عند ولادتهم.

٥- وكانت سريلانكا قد اعتمدت استراتيجية تنمية عمادها القطاع العام استهدفت التنمية البشرية بوجه خاص وحققت قدرا كبيرا من النجاح في هذا المضمار؛ إذ بلغ مؤشر التنمية البشرية ٠,٧١ في عام ١٩٩٧ حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** في عام ١٩٩٧، وهو معدل يفوق المعدلات المسجلة في بلدان جنوب آسيا الأخرى. غير أن النمو الاقتصادي غير الكافي وسوء توزيع الدخل ساهما في تفاقم الفقر وسوء التغذية. وبفضل الإنفاق الحكومي الواسع النطاق توفرت لدى السكان القدرة على البقاء على قيد الحياة غير أن تحقيق قدر ملائم من الدخل والتغذية لهم ظل بعيدا عن المستوى المطلوب.

٦- وفي الوقت الراهن يشكل السكان القاطنون في المناطق الشمالية الشرقية، وهي بؤرة التناحر العرقي الذي تحول إلى حرب أهلية، أكثر الفئات التي تعرضت سبل عيشها وأمنها الغذائي إلى زعزعة بالغة. وقد أوقع هذا النزاع أضرار فادحة في الاقتصاد بأسره إذ تقدر دراسة أجريت في الآونة الأخيرة أن تكلفته الاقتصادية الصافية قد جاوزت ١١٢ في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي في عام ١٩٩٥. وفضلا عن ذلك أودى النزاع بحياة أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في المنقطة الشمالية الشرقية التي تضررت منه بوجه خاص وشهدت النزوح الجماعي للسكان وتعرضت لتدمير البنية التحتية والممتلكات على نطاق واسع. وفي الوقت الراهن تتحرر عدة مناطق من إسار النزاع وهي آخذة في استئناف حياتها الطبيعية. وتتبع حكومة سريلانكا سياسة معلنة ترمي إلى إيجاد حل سياسي للمشكلة العرقية. ولأول مرة منذ خمسة عشر عاما تم إجراء انتخابات محلية في مقاطعة جافنا التي أعلنت الحكومة خلوها من النزاع (منطقة محررة).

السكان المستفيدون

٧- ويعبر معدلا سوء التغذية المرتفعان نسبيا بين الأطفال والأمهات عن مدى تفشي الجوع في سريلانكا. كما أن تقديرات الفقر تشير إلى أن نحو ٣٥ في المائة من السكان يعانون من قصور استهلاك الأغذية رغم أنهم يخصصون قسطا وافرا من دخلهم الضعيف للحصول عليها. ويبين مقياس حد الفقر الذي أعده **البنك الدولي** أن سد حاجة الفقراء من الأغذية يستدعي أن يخصصوا لها نحو ٨٣ من دخلهم. ولم يتم تحديد مدى نقص استهلاك الفقراء من الأغذية في الآونة الأخيرة غير أن دراسة أجريت قبل ذلك أظهرت أن أضعف ثلاثين في المائة من السكان استهلكوا أقل من ٧٠ في المائة من الحد الأدنى من احتياجاتهم من الطاقة[١].

٨- ويتفشى الفقر بصفة خاصة في المناطق الريفية من سريلانكا إذ يمثل سكان هذه المناطق قرابة أربعة أخماس عدد الفقراء في البلاد. وفي الأرياف يتركز أيضا أشد الفقراء فقرا. ويمثل العاملون في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات وسائقو الآلات الزراعية ٢٥ في المائة من الفقراء وهم يفتقرون إلى الأراضي بصفة عامة بينما تمثل الأسر التي تعتمد في دخلها، بصفة أساسية، على أفراد يمارسون زراعة الكفاف ويستنبتون الأرز والخضر ومحاصيل الحريق وغيرها من المحاصيل المختلطة ٢٠ في المائة من الأسر الفقيرة. وتقل مساحة أربعة وستين من الحيازات في القطاع الريفي عن ٠,٨ هكتار. ويضطر مزارعو الكفاف إلى السعي لاستكمال دخلهم من خلال العمل لقاء أجر خارج المزارع.

(١) International Food Policy Research Institute *Research Report* 13, 19887.

٩- ويعتمد الوضع الاقتصادي للفقراء الذين لا يملكون أرضا ولصغار المزارعين أشد الاعتماد على أنماط هطول الأمطار في المناطق الجافة[١]، إذ يحدد توقيت هطول الأمطار الموسمية وغزارتها اتساع رقعة زراعة الأرز وفرص نجاح هذا المحصول الذي يعتبر عصب الزراعة المحلية. وتقتصر زراعة الأرز في المنطقة الجافة الخالية من مشروعات الري الكبيرة على موسم الأمطار الأساسي[٢]. غير أن الزراعة قد تفشل حتى في هذا الموسم ما لم يتم تخزين المياه بغية استخدامها أثناء فترة الزراعة وهي مهمة تضطلع بها أحواض خزن المياه لأغراض الري المنتشرة في كل أنحاء المنطقة الجافة. وتعتبر هذه الأحواض وسيلة لا غنى عنها لضمان عيش الفقراء المعتمدين على القطاع الزراعي. وفي أجزاء المنطقة الجافة التي توجد فيها مشروعات ري صغيرة وواسعة النطاق يبلغ معدل سوء التغذية بين الأطفال ٤٥ في المائة وهي نسبة تفوق المعدل القطري البالغ ٣٨ في المائة.

١٠- وتقع المنطقة الشمالية الشرقية المتضررة من النزاع داخل المنطقة الجافة وتغلب عليها السمات الريفية بصفة عامة. وتعتبر الزراعة مصدر عيش أغلبية السكان فيها. وقد دمرت البنية الأساسية الريفية في بعض أجزاء هذه المنطقة ولم تسلم من هذا الدمار أنظمة الري البسيطة والطرق الريفية التي تدعم الاقتصاد الزراعي والتي خربت تخريبا تاما في بعض المواقع. وفي هذه المنطقة تستفحل مشكلات الجوع والفقر إذ بلغ عدد النازحين أثناء فترات النزاع المختلفة أكثر من ١,٣ مليون شخص؛ أي أقل من ١٠ في المائة من السكان بنذر يسير بينما عانى أغلب السكان الباقين من الأضرار الاقتصادية الناجمة عن هذا النزاع.

١١- ولدى **البرنامج** خبرة طويلة نسبيا في مضمار العمل في المنطقة الجافة إذ قام بمساعدة مزارعي الكفاف على إعادة بناء مصادر مياه الري أو إصلاحها. وقد سبق للبرنامج أن ساعد المستوطنين المفتقرين إلى الأراضي في المشروعات الزراعية الحكومية خلال الفترات الأولى حين كانوا يسعون إلى الحصول على سبل عيش دائمة. وستظل معونة **البرنامج** تركز على هؤلاء السكان الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

أولويات الحكومة وسياستها: التصدي للفقر وانعدام الأمن الغذائي

سياسات الحكومة والعوائق التي تواجهها

السياسات العامة

١٢- واتبعت سريلانكا منهاجا ذا شقين لتخفيف وطأة الفقر فسعت إلى تحقيق نمو اقتصادي واسع القاعدة آملة أن تصل فوائده إلى الفقراء وأقامت نظاما للرعاية الاجتماعية موجها إلى هؤلاء الفقراء. غير أن نتائج هذا المنهاج على حالة الفقراء اتسمت بالتفاوت على النحو الذي تم بيانه من قبل.

(١) تمثل المناطق الجافة ثلثي مساحة سريلانكا. وتعرف بأنها هي الأراضي التي يقل معدل هطول الأمطار فيها عن ٢٠٠٠ ملليمتر في السنة.
(٢) موسم الزراعة الأساسي (Maha) يمتد في الفترة من سبتمبر/ أيلول إلى مارس/ آذار؛ وبقية أشهر السنة تمثل موسم الزراعة الثانوي (Yala).

١٣- واختارت سريلانكا سياسة تحرير الاقتصاد منذ عام ١٩٧٨. غير أن النمو الاقتصادي اتسم بالبطء على نحو ما يبينه الارتفاع الضعيف نسبيا في الدخل الفردي الذي انخفض في حقيقة الأمر بالقيمة الفعلية للدولار. ومع أن الإصلاحات الاقتصادية ركزت في الماضي على إزالة القيود المفروضة على التجارة ورقابة الصرف، فإنها لم تؤد إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة في القطاعات الحيوية وهو أمر كان من شأنه أن يعزز التنافس في الصناعة المحلية والزراعة. وتسعى السياسة المتبعة في الوقت الراهن إلى العدول عن هذا المنهاج بالتركيز على القضايا الاقتصادية الأساسية مثل تقليص عجز الميزانية سعيا لكبح جماح التضخم. وتقوم الحكومة، في إطار ترشيد الإنفاق العام، بتنفيذ برنامج يرمي إلى دمج البرامج الغذائية وبرامج تحويل الدخل في برنامج واحد يرمي إلى مساعدة الفقراء.

١٤- وقد أدى السعي إلى ترشيد الميزانية إلى نتائج سلبية في مضمار تخفيف وطأة الفقر لاسيما في الأجلين القصير والمتوسط؛ إذ أن المناطق الريفية التي يعيش فيها أغلب السكان الفقراء كانت في صدارة المستفيدين من استثمارات القطاع العام التي زادت فرص العمل المتاحة لفقراء الأرياف. وسيؤدي سعي الحكومة إلى تخفيض العجز الحكومي من قرابة ثمانية في المائة في الوقت الراهن إلى نحو ٤,٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ وتحرير سياسات السوق بإلغاء أو تخفيف الرسوم والضرائب إلى تقليص موارد الدولة مما سيفضي إلى تخفيض استثمارات القطاع العام ومن ثم إلى تقليص أهم برامج تنمية البنية الأساسية الريفية. وسيؤدي هذا الوضع إلى تضييق فرص مساهمة فقراء الأرياف في أنشطة العمل لقاء أجر.

الاهتمام بقضايا الجنسين

١٥- وأسندت مسؤولية التعامل مع الوزارات والبرامج الحكومية الأخرى إلى المكتب الحكومي للمرأة وذلك للتحقق من خلو السياسات الحكومية من التمييز على أساس نوع الجنس. ومن أهم المجالات التي يركز عليها هذا المكتب وجود تشريعات مختلفة تتحامل على المرأة ضمنا أو علنا. ويولي برنامج الإغاثة الحكومي الأساسي الأولوية للأسر التي ترعاها المرأة وإلى تقديم المساعدة للنساء الفقيرات في مجال الأنشطة المدرة للدخل.

سياسات تحقيق الأمن الغذائي

١٦- وفي الفترات الماضية، شكلت المساعدات الغذائية أهم عناصر المعونة الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي. واتخذت هذه المساعدات المرتبطة بالغذاء وتحويل الدخل أشكالا متباينة منها توفير الحصص الغذائية بأسعار مدعومة وتوزيع بطاقات الأغذية. وكانت التكلفة المالية لهذه الإجراءات مرتفعة إلى حد ما مما أدى إلى محاولة تخصيصها للفقراء دون سواهم وإلى تخفيض القيمة الفعلية للتحويلات.

١٧- وبحلول عام ١٩٩٦، تعددت برامج تحويل الدخل المستقلة ذات الفعالية المحدودة والتي شملت برامج تحويل الأموال النقدية وبطاقات التغذية والكيروسين والسلع المدعومة. وفي عام ١٩٧٥ بلغت حصة هذه البرامج نحو ١٦ في المائة من الإنفاق الحكومي الكلي؛ أي قرابة ٥ في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي. وتم دمج هذه البرامج في برنامج واحد للتحويلات الاجتماعية الرامية إلى إغاثة الفقراء أطلق عليه اسم "الرخاء" وذلك سعيا إلى تحقيق وفورات مالية وتحسين فعالية هذه البرامج.

١٨- ويتوجه برنامج الرخاء هذا إلى ثلث سكان البلاد على وجه التقريب وأهم عناصره التحويل المباشر للدخل بقدر يتراوح بين ٥٠٠ و٠٠٠ ١ روبية بغية زيادة دخل الأسرة ليبلغ نحو ٧٠٠ ١ روبية في الشهر؛ أي قرابة ٢٨ دولار في الشهر أو ٠,١٨ دولار للفرد في اليوم في أسرة مكونة من خمسة أفراد. وبالنظر إلى ارتفاع مؤشر أسعار الأغذية بنسبة ١٠٠ في المائة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٦؛ فإن حد الفقر الذي قدر في عام ١٩٩٠-١٩٩١ يتجاوز الآن ٠٠٠ ٣ روبية في الشهر للأسرة الواحدة. ولهذا السبب يكتسي ضمان دخل يعادل ٧٠٠ ١ روبية على الأقل في الشهر للأسرة من خلال برنامج الرخاء أهمية بالغة لدى الأسر الفقيرة التي لا تزال تعاني من نقص الغذاء وقصور التغذية حتى عند توفير هذا الحد الأدنى من الدخل لها. ومن ثم فإن تقديم أشكال مكملة من المعونة لهذه الأسر يعد أمرا حيويا لتوفير تغذية مناسبة لأفرادها.

١٩- وظلت حكومة سريلانكا تخص توفير قدر مناسب من الحبوب، ولاسيما الأرز، للسكان بأولوية عالية. ومع ازدياد عدد السكان وتقلص الموارد الخارجية، أصبح السعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج الأرز جزءا أصيلا في السياسة الغذائية التي تنتهجها البلاد. وظلت تنمية قطاع الأرز تعد بمثابة مرادف لتنمية القطاع الزراعي مما أدى إلى غلبة الاستثمارات الرامية إلى تنمية قطاع الأرز على استراتيجية التنمية.

٢٠- وخصصت الاستثمارات بصفة غالبة إلى تشييد خزانات المياه الكبيرة واستصلاح الأراضي لزراعة الأرز في إطار مشروعات الري الأساسية وإلى صيانة وإصلاح شبكة واسعة النطاق من مشروعات الري البسيطة. وفضلا عن المساهمة في زيادة إنتاج الأغذية، ساعدت هذه الاستثمارات أيضا في توفير فرص العمل للفقراء وتخفيف ضغط السكان على المناطق المطيرة وذلك من خلال مشروعات التوطين في المنطقة الجافة. وتعد الفرص المتاحة في المستقبل لإنشاء مشروعات ري كبيرة مناسبة محدودة إذ ينصب الاهتمام في الوقت الراهن على إكمال المشروعات الجاري تنفيذها (مثل مشروع يودا ولاوي) وإصلاح مشروعات الري الموجودة أصلا سواء أكانت بسيطة أو ضيقة النطاق.

٢١- وتم الإبقاء على الحد الأدنى المناسب من الإمدادات الغذائية على صعيد القطر بزيادة واردات القمح الذي لا ينتج محليا. وتحتكر الدولة استيراد القمح الذي درجت أسعاره على تلقي الدعم الحكومي منذ وقت طويل. وفي خضم الإصلاحات الاقتصادية لعام ١٩٩٧ قلص الدعم المقدم لأسعار القمح تقليصا حادا فارتفعت الأسعار بنسبة قاربت ٢٠٠ في المائة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الارتفاع إلى انخفاض مستويات استهلاك الأغذية في الأسر الفقيرة بسبب زوال فرق الأسعار بين القمح والأرز.

٢٢- وأظهرت التجارب المسجلة في الآونة الأخيرة أن مخزونات الأغذية يمكن أن تستنفذ بسرعة رغم ضخامتها بفعل تعاقب دورات الجفاف الحاد؛ ففي عام ١٩٩٤-١٩٩٥ إستهلك المحصول الوفير في أعقاب موجة الجفاف الحاد التي أصابت البلاد في عام ١٩٩٥-١٩٩٦ مما استدعى اللجوء إلى استيراد ٠٠٠ ٥٠ طن من الأرز. وبصفة عامة تعتبر دورات الجفاف أمرا مألوفا في البلاد قد يسبب حدوثه عواقب وخيمة على الأمن الغذائي الأسري والقطري.

سياسة المعونة الغذائية

٢٣- وظلت البلاد تعتمد إلى حد كبير على برنامج المعونة الغذائية لاسيما في مضمار تلبية الاحتياجات من القمح. فعلى سبيل المثال، ساهمت المعونة الغذائية في توفير قرابة ٤٠ في المائة من واردات الحبوب خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣. وانخفضت هذه الحصة إلى أقل من ١٠ في المائة خلال عام ١٩٩٥-١٩٩٦. وتراجع تدفق المعونة الغذائية من نحو

٣٠٠ ٠٠٠ طن في العام في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ إلى قرابة ٩٥ ٠٠٠ طن في عام ١٩٩٥-١٩٩٦ حيث بلغت معونة **البرنامج** سبعة في المائة من هذه الكمية على وجه التقريب.

استجابة منظومة الأمم المتحدة

٢٤- وكانت سريلانكا من الدول السباقة إلى اعتماد مذكرة الاستراتيجية القطرية المعدة في إطار **منظومة الأمم المتحدة**. غير أن السياسة تغيرت في هذا الصدد فتوقف إعداد مذكرة الاستراتيجية القطرية في الوقت الراهن. ولا يعتبر إتباع منهاج التقييم القطري المشترك مسألة ذات أولوية لعدم وجود مشكلات أساسية في مضمار البيانات. أما في ما يتعلق بإعداد إطار لمعونة **الأمم المتحدة** الإنمائية، فهو رهين بتلقي توجيهات جديدة مستمدة من الدراسات النموذجية.

٢٥- وترتكز عملية التخطيط الحكومية على برنامج استثمار خماسي ينفذ على أساس سنوي وعلى خطط تنمية سنوية. ويغطي إطار التعاون القطري **لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** والبرنامج القطري الخامس **لمنظمة اليونيسيف** اللذان يجري تنفيذهما في الوقت الراهن الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠١. ويقترح أن يتوافق تاريخ انتهاء مخطط الاستراتيجية القطرية الحالية والبرنامج القطري لسريلانكا في هذا التاريخ وذلك لتحقيق الانسجام مع برامج هذين الشريكين الأساسيين من منظمات الأمم المتحدة. وفي ضوء ذلك يتوخى أن يغطي مخطط الاستراتيجية القطرية الفترة الممتدة من عام ١٩٩٩ إلى نهاية عام ٢٠٠١.

٢٦- وأظهرت **منظومة الأمم المتحدة** بصفة عامة نشاطا بالغا في الاستجابة إلى ضرورات الإغاثة وغيرها من الضرورات الإنسانية الناجمة عن النزاع العرقي المستمر في الوقت الراهن؛ إذ تم تشكيل فريق مهمات لحالات الطوارئ تابع **لمنظومة الأمم المتحدة** منذ مايو/ أيار ١٩٩٥ لإجراء استعراض دوري للأوضاع. وركز هذا الفريق نشاطه على احتياجات السكان وعلى البنية التحتية في المناطق الخالية من النزاع والمناطق التي لا تزال تعاني منه في المنطقتين الشمالية والشرقية على حد السواء وعلى النازحين الموجودين في مناطق أخرى. وأعدت الحكومة، في النصف الثاني من عام ١٩٩٧، برنامجا شاملا لإعادة البناء والإعمار في جزيرة جافنا وذلك بالتشاور مع **منظومة الأمم المتحدة** وبمعونة منها.

٢٧- وطلبت الحكومة من وكالات **الأمم المتحدة** والجهات المانحة تقديم المساعدات في مضمار الإعمار. وينظر المكتب القطري **للبرنامج** في استخدام السلع المتبقية من برامج تم تنفيذها لإصلاح البنيات التحتية التي خربتها الحرب مثل خزانات المياه وقنوات الري والطرق الريفية وذلك في إطار مشروع نموذجي. وفي مطلع عام ١٩٩٨ وقع ممثلو ست وكالات من وكالات الأمم المتحدة من ضمنها البرنامج خطاب تفاهم مشترك **للأمم المتحدة** وذلك استجابة لطلب الحكومة.

تقييم أداء البرنامج حتى الآن

٢٨- وبدأ التعاون بين سريلانكا **والبرنامج** عند توقيع الاتفاقية الأساسية في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٨. ومنذ ذلك الحين قدم **البرنامج** المعونة الغذائية لهذا البلد من خلال ٣٠ مشروعا إنمائيا و١٩ عملية من عمليات الطوارئ واللاجئين الممتدة بقيمة كلية بلغت أكثر من ١٤٠ مليون دولار. وظل الهدف الأساسي الذي تسعى المشروعات الإنمائية المدعومة من **البرنامج** إلى تحقيقه هو تخفيف وطأة الفقر وانعدام الأمن الغذائي في إطار أولويات استراتيجيات التنمية الحكومية الأوسع نطاقا وبيان رسالة البرنامج. واقتصرت معونة **البرنامج** الإنمائية إلى حد كبير على القطاع الزراعي لاسيما عمليات استصلاح الأراضي الزراعية وأنشطة الري التي أعانت الفقراء. وخففت معونة **البرنامج** المقدمة في إطار عمليات الطوارئ والإغاثة المعاناة الواقعة على كاهل السكان من جراء الكوارث الطبيعية ورصيفاتها التي يتسبب فيها الإنسان.

الأنشطة المنفذة

استصلاح الأراضي

٢٩- وتقع ٣٠ في المائة من المشروعات الإنمائية المنفذة بمعونة من **البرنامج** في فئة استصلاح الأراضي؛ إذ ظل استصلاح مزيد من الأراضي الزراعية يحظى بأولوية قصوى منذ الثلاثينيات في سيلان وسريلانكا. فتم تحويل مساحات واسعة في بعض أحواض الأنهار المختارة الواقعة في المنطقة الجافة التي تمثل ثلثي مساحة البلاد من غابات غير كثيفة إلى مستوطنات زراعية مزدهرة مزودة بكل البنيات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة. ومع مرور الزمن قدمت معونة **البرنامج** الغذائية المقدرة قيمتها الكلية بـ ٤٣ مليون دولار إلى المستوطنين الجدد الذين كانوا يفتقرون إلى الأراضي وذلك بغية تمكينهم من الاضطلاع بأنشطة تعزز الأمن الغذائي لأسرهم وتخلصهم من إسار الفقر في مرحلة "انتزعوا" فيها انتزاعا من الأنشطة المدرة للدخل التي كانوا يزاولونها لاضطرارهم إلى تسخير كل أوقات عملهم الأسري لإعداد أراضيهم الجديدة للزراعة. واستفادت نحو ١٠٠ ٠٠٠ أسرة من المعونة الغذائية خلال مرحلة "عدم كسب الدخل" هذه. وفي هذا السياق تمثل المعونة الغذائية استثمارا يضع المزارعين الفقراء في مدار الاعتماد على الذات. وتمتعت معونة **البرنامج** الغذائية بميزة مقارنة لا مراء فيها بوصفها شكلا من أشكال مساعدة المستوطنين الجدد في المناطق الريفية النائية التي تم فك طوق العزلة المضروبة عليها في الآونة الأخيرة وحيث لا تزال الأسواق الغذائية دون المستوى المطلوب من النمو.

٣٠- وساهمت المعونة الغذائية المقدمة من **البرنامج** لبرامج تمليك الأراضي الزراعية مساهمة إيجابية في تحقيق أهداف هذه البرامج التي تمثلت نتائجها في تكوين مجتمعات محلية ريفية دائمة وتوفير فرص العمل وتقليص وتيرة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وزيادة إنتاج الأغذية والمنتجات الزراعية الأخرى. واستفادت من هذه البرامج بصفة أساسية أشد فئات المجتمعات الريفية فقرا. فمشروع ماهاولي الكبير للري الذي تلقى معونة من **البرنامج** ينتج الآن ٢٢ في المائة من الإنتاج الوطني من الأرز. ويبلغ مجموع المساعدات المقدمة من **البرنامج** لمشروعات حوض نهر ماهاولي

منذ عام ١٩٧٧ نحو ٣٠ مليون دولار. وحظيت هذه المعونة بتقييم إيجابي وأثبتت فعاليتها القصوى في الحالات التي تحقق فيها انسجامها مع المساعدات النظيرة الأخرى.

التنمية الريفية

٣١- وظلت السياسة الحكومية تركز اهتمامها على تحقيق التنمية الريفية بسبب تأثيرها المتوقع في مضمار تقليص رقعة الفقر في البلاد وفي زيادة الإنتاج المحلي من الأغذية. وظل **البرنامج** يشارك بقدر مهم في الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق التنمية الريفية فقدم المساعدات لإعمار أنظمة الري البسيطة في القرى والمزارع التعاونية ولأنشطة الحراجة وحماية التربة. واستخدمت المعونة الغذائية على نحو خاص لحث المزارعين الفقراء على الإنتاج الزراعي المعتمد على الذات ولتوفير فرص العمل الموسمي وتعزيز الأمن الغذائي في الأسر الفقيرة في أوقات العسر. واستخدمت معونة **البرنامج** أيضا حافزا لتشجيع النساء الريفيات على المشاركة في برامج التوعية الغذائية. وبلغت قيمة المعونة الغذائية المقدمة لمشروعات التنمية الريفية ٢٠ مليون دولار.

الأنشطة الجارية

إصلاح أنظمة الري البسيطة (المشروع ٤٥٢١)

٣٢- ويقدم **البرنامج** المعونة الغذائية في إطار هذا المشروع، بوصفها حافزا ووسيلة لتحويل الدخل، لنحو ٣٠ ٤٠٠ أسرة من أسر صغار المزارعين المشاركة في إصلاح قرابة ٧٦٠ نظاما من أنظمة الري البسيطة والبنيات الأساسية ذات الصلة بها. ويساند المشروع أيضا منظمات المزارعين المحلية التي ستتولى مسؤولية صيانة هذه الأنظمة وإصلاحها وتدريب المزارعين على استخدام تقنيات ترشيد إدارة المياه. ويرمي هذا المشروع إلى إنتاج الأرز من خلال زيادة الإمدادات المائية وهو يهدف، في المدى البعيد، إلى تقليص الفقر في الأرياف وتخفيف حدة انعدام الأمن الغذائي فيها.

٣٣- وقد استهل هذا المشروع في مارس/ آذار ١٩٩٤. وبحلول منتصف عام ١٩٩٦ تم إصلاح نحو ٢٤٥ نظاما من أنظمة الري البسيطة والبنيات الأساسية ذات الصلة بها. وأوصت بعثة التقييم الفني في منتصف مدة المشروع بتركيز الموارد على عدد أقل من المشروعات التي تغطي مساحات أوسع. وأوصت هذه البعثة أيضا بتوسيع نطاق المشروع ليشمل ثلاث مقاطعات إضافية معرضة بصفة خاصة لإخطار الجفاف المتكرر. وتم تنفيذ هذه التوصيات. وفضلا عن ذلك، بدأ التعاون مع **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** منذ عام ١٩٩٦ إذ أخذ هذا الصندوق يقدم القروض للمزارعين في المشروعات التي تم إعمارها.

مشروع الحراجة على أساس المشاركة

٣٤- وهو مشروع ثنائي تدعمه **الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية ومصرف التنمية الآسيوي** ويقوم المكتب القطري **للبرنامج** في إطاره برصد المساعدات المقدمة من **الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية**. ويهدف المشروع إلى إنشاء قطع أرضية مخصصة للأشجار الحرجية يتقاسم المزارعون إنتاجها وقطع أخرى تعتبر محميات حرجية. ويتم تحويل السلع

الغذائية المقدمة من **الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية** إلى نقود. وتحول المبالغ المحققة على هذا النحو إلى قسائم غذائية. وتدفع أجور العمال المشاركين في أنشطة المشروع بالقسائم الغذائية التي تستخدم في التعاونيات المحلية لشراء السلع الغذائية والمواد غير الغذائية الأساسية مثل الصابون والشموع. ويمول **مصرف التنمية الآسيوي** مشروع الحراجة على أساس المشاركة بتكلفة قدرها ١٠,٥ مليون دولار لمدة ست سنوات (١٩٩٣-١٩٩٨) بينما تقدم **الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية** مساهمات عينية تبلغ قيمتها ٩,٨٦ مليون دولار أسترالي.

عمليات الطوارئ وعمليات اللاجئين الممتدة

٣٥- وأرغم استمرار النزاع العرقي في عام ١٩٩٠ قرابة ٠٠٠ ٨٠٠ مزارع وصائد أسماك ورجل أعمال بسيط وأسرهم على الهرب من مساكنهم في شمال وشرق سريلانكا والاحتماء بالمناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة. والتجأ نحو ٠٠٠ ٥٠ من أفقر النازحين وأسوأهم حالا إلى مراكز الرعاية الحكومية الواقعة خارج نطاق منطقة النزاع بينما توفرت لدى الآخرين القدرة على إعالة أنفسهم أو سعوا إلى الحصول على مساعدة أصدقائهم وأقاربهم بالإضافة إلى حصولهم على بطاقات الأغذية الحكومية. والتجأ كثير من النازحين إلى مراكز الرعاية الحكومية داخل منطقة النزاع وظلوا يتمتعون بدرجة متفاوتة من القدرة على الذهاب إلى أراضيهم أو أعمالهم التجارية والحصول على دخل منها. ومنذ يناير/ كانون الثاني، ظل **البرنامج** يقدم بلا انقطاع المعونة الغذائية لإغاثة أكثر فئات النازحين تضررا والبالغ عدد أفرادها ٠٠٠ ٥٠ شخص يقيمون في مراكز الرعاية الحكومية الواقعة خارج نطاق النزاع. وبلغ مجموع مساعدات **البرنامج** المقدمة للنازحين منذ عام ١٩٩١، ١٧ مليون دولار. وبسبب طبيعة النزاع الدائر في الوقت الراهن، فمن العسير تقدير المدة التي ينبغي تقديم هذه المعونة خلالها.

القدرات المؤسسية

٣٦- وتتولى مصلحة الموارد الخارجية بوزارة المالية والتخطيط مهمة تنسيق المساعدات الخارجية في سريلانكا وتقديم الإرشادات في مضمار السياسات. وتقوم الوزارات والوكالات المختصة بإعداد طلبات المشروعات المعانة من **البرنامج** التي ترسل عبر مصلحة الموارد الخارجية للحصول على الموافقة المتعلقة بالسياسات. ويشارك **البرنامج** مشاركة وثيقة مع الوكالات الحكومية ذات الاختصاص في كافة مراحل إعداد المشروع. وتشكل الترتيبات الإدارية والمؤسسية المحكمة التي تعدها الحكومة **والبرنامج** معا لإدارة المشروعات إدارة فعالة عنصرا مهما في تنفيذ المشروعات المعانة من **البرنامج**. وتوجه شحنات البرنامج من السلع الغذائية إلى الوكالات الحكومية عند وصولها (يوجه القمح والأرز إلى مفتشية الأغذية بينما ترسل السلع الأخرى إلى مفتشية الأراضي). ويخلط القمح مع المخزونات المحلية وتستبدل الحكومة القمح بدقيقه بمعدل تبادل يبلغ ٧٤ في المائة. وبعد ذلك يتم التزود بدقيق القمح من أقرب مستودعات مفتشية الأغذية إلى مواقع المشروع.

٣٧- وتوزع السلع الغذائية الأخرى المقدمة من **البرنامج** ومنها البقول والسكر والأسماك المحفوظة من كولومبو حيث توجد مستودعات الأغذية المركزية التي تديرها مفتشية الأراضي. وتحظى كل السلع المستخدمة في الحصص الغذائية باستساغة المستفيدين لها استساغة تامة.

الرصد والإبلاغ

٣٨- وتضمن أنظمة **البرنامج** للرصد والإبلاغ بصفة كاملة في كل وثيقة من وثائق المشروع. وتعرض الحكومة تقارير المشروعات على المكتب القطري **للبرنامج** بانتظام وفي الميعاد المحدد. وتتم الزيارات الميدانية بصفة مشتركة بين **البرنامج** وموظفي المشروع. وبفضل التدريب الواسع النطاق لموظفي الحكومة العاملين في المشروعات المعانة من **البرنامج** على أنظمة الرصد والإبلاغ، أصبحت التقارير الحكومية مفصلة ومحكمة ومستوفية لشروط الإبلاغ المتوخاة في أغلب الحالات. وعزز تعيين منسقين متفرغين للمشروعات من الوكالات المحلية المنفذة إدارة المشروعات. وفضلا عن ذلك، تم تكوين لجان تسيير لكل مشروع مشكلة من ممثلين **للبرنامج** ونظرائهم الحكوميين. ويسرت الاجتماعات المنتظمة لهذه اللجان عملية تنفيذ المشروعات وساعدت في حل المشكلات في وقت باكر. وظل التعاون بين **البرنامج** والموظفين الحكوميين يتم على مستوى عال في كافة المشروعات المعانة من البرنامج.

توجهات معونة البرنامج في المستقبل

المستفيدون المتوقعون

٣٩- وسيركز **البرنامج** في الفترة البرمجية القادمة على فئات المستفيدين المذكورة أدناه وذلك على أساس تحليل أوضاع الجوع وانعدام الأمن الغذائي والفقر السائدة في البلاد:

(أ) ضحايا الصراع العرقي الدائر في المناطق الشمالية والشرقية من البلاد؛

(ب) الرجال والنساء والأطفال من أسر الفقراء الذين لا يملكون أرضا والأسر المعتمدة على زراعة الكفاف؛

(ج) الأسر الفقيرة التي ترعاها النساء.

القطاعات ذات الأولوية في توجيه المساعدات

٤٠- وسيكون القطاعان التاليان بمثابة حجر الزاوية في الاستراتيجية القطرية خلال فترة السنوات الثلاث الممتدة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠١.

الإغاثة والإعمار

٤١- **توفير الرعاية لضحايا النزاع العرقي.** وأدى استمرار النزاع العرقي في التسعينات إلى نزوح السكان بصفة واسعة النطاق وإلى إيقاع هؤلاء النازحين في قبضة الفقر المشين وتعريضهم إلى ضغوط جسدية ونفسية بالغة الحدة. وكانت النساء والأطفال أكثر الفئات تعرضا لهذه الأضرار. ولا يزال توفير الإغاثة لضحايا النزاع وللنازحين يشكل مهمة أساسية من مهام الحكومة. وظل **البرنامج** يدعم هذا الجهد منذ عام ١٩٩٢ مقدما المعونة الغذائية لنحو ٥٠ ٠٠٠ شخص من أكثر النازحين تضررا ومعاناة وذلك في إطار المشروع ٥٣٤٦ لعمليات اللاجئين والنازحين الممتدة. وفي إطار هذا

المشروع تم إنشاء صندوق متجدد الموارد باستخدام المبالغ المحققة من بيع الجوالات الفارغة. ويخصص هذا الصندوق لتقديم القروض للنساء راعيات الأسر لحثهن على الانخراط في أنشطة مدرة للدخل.

٤٢- وينتمي أكثر من ٨٠ في المائة من النازحين الذين يتلقون معونة **البرنامج** إلى مقاطعة مانار. وتؤكد عمليات التقصي التي تجريها الحكومة **والبرنامج** ووكالات **الأمم المتحدة** الأخرى بشأن الأوضاع الأمنية أن ظروف السلامة لم تتوفر بعد بقدر يتيح لهؤلاء النازحين العودة إلى مواطنهم. ولهذا السبب، طلبت الحكومة من **البرنامج** مواصلة تقديم معونة خلال عام ١٩٩٨. وقد وافق **البرنامج** على هذا الطلب. ولا تتوافر في الوقت الراهن الفرص لعودة هؤلاء النازحين إلى ديارهم. وبناء على ذلك، فمن غير المستبعد أن تقدم الحكومة طلبات لاستمرار معونة **البرنامج** بعد عام ١٩٩٨.

٤٣- **مساعدة الفقراء على استئناف حياتهم العادية بعد انتهاء مرحلة النزاع.** وأدى استمرار النزاع لفترة طويلة في شمال البلاد وشرقها إلى إلحاق أضرار بالبنية الأساسية الريفية والحضرية بل إلى تدميرها في بعض الأحيان. بما في ذلك المساكن وسبل كسب العيش للآلاف المؤلفة من السكان. وأعقب استعار نيران النزاع نزوح السكان نزوحا واسع النطاق. وشهدت مقاطعة جافنا أسوأ الأوضاع حيث اضطر كافة سكانها إلى النزوح في فترة من فترات النزاع. وتضررت مقاطعات فافونيا ومولاتيفو وكيلينوشي وماناار من هذا الوضع أيضا. وقد تمكنت الحكومة من توفير السلع الغذائية في المناطق الواقعة فريسة للنزاع ولم تطلب حتى الآن من **البرنامج** تقديم المساعدة الغذائية لحالات الطوارئ.

٤٤- وأصبحت بعض مناطق النزاع مطروقة وهي آخذة في استئناف حياتها الطبيعية شيئا فشيئا. وستتاح **للبرنامج** الفرص للاستجابة لطلبات الإغاثة والإعمار بالتعاون مع وكالات **الأمم المتحدة** الأخرى والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية. وسيستفيد من هذه المساعدات كل ضحايا النزاع من الفقراء الذين يسعون إلى إعادة بناء حياتهم.

٤٥- وستحظى شبه جزيرة جافنا بالأولوية في هذا المضمار في المرحلة الأولى. واقترحت الهيئة الحكومية لإعادة التوطين والإعمار في الشمال على وكالات الأمم المتحدة مشروعا يرمي إلى تقديم المساعدات للفئات الضعيفة في شبه جزيرة جافنا حتى تتمكن من إعادة بناء حياتها. ويتضمن هذا الاقتراح تقديم الدعم لعمليات إصلاح مرافق الصرف الصحي والمنشآت الصحية والبنية التحتية (قنوات الري والطرق والأسواق) وتوفير المدخلات الزراعية (البذور والأسمدة والمعدات الزراعية). وتم عرض هذا المشروع، الذي شاركت وكالات الأمم المتحدة في إعداده، بصفة رسمية على الجهات المعنية وذلك بناء على طلب الحكومة. وينوي المكتب القطري **للبرنامج** استخدام السلع الغذائية المتبقية من المشروعات المنفذة لإصلاح قنوات وصهاريج الري والطرق الريفية وذلك في إطار مشروع نموذجي.

٤٦- وسيكون "المشروع النموذجي" لشبه جزيرة جافنا تجربة مفيدة في مضمار توسيع نطاق المعونة في حالات الطوارئ والإعمار لتشمل مقاطعات أخرى لحق بها الضرر من جراء النزاع المندلع في الشمال والشرق. وقد شرع **البرنامج** في إجراء تقدير أولي للمساعدات اللازمة متعاونا في ذلك مع ممثلي الحكومة في المقاطعات الشمالية والشرقية الخمس. وبعد تحديد عدد من أنشطة الإنعاش والإعمار، تقرر أن **البرنامج** أفضل من يقوم بتقديم المساعدات الرامية إلى إصلاح البنية الأساسية الريفية، لاسيما قنوات الري والطرق الريفية.

الحث على تحقيق الأمن الغذائي بالاعتماد على الذات

٤٧- **تعزيز الأمن الغذائي الدائم للأسر المعتمدة على زراعة الكفاف.** تمثل الزراعة المصدر الأساسي للدخل والأمن الغذائي للمزارعين الفقراء الذين تعوزهم الأراضي بصفة تامة أو نسبية المقيمين في المناطق الجافة. وسيقدم **البرنامج** المعونة الغذائية لهؤلاء السكان في الأوقات العصيبة من مزاولتهم للأنشطة المعتمدة على الذات. وتعتمد الزراعة في المنطقة الجافة اعتمادا كبيرا على الري البسيط الذي ظل يتلقى الدعم من الحكومة ومن الجهات المانحة الأساسية مثل **البنك الدولي**. وسترمي استراتيجية **البرنامج** إلى مساعدة مزارعي الكفاف من خلال منظمات المزارعين على إصلاح أنظمة الري المدمرة في الوقت الراهن حتى يمكن استخدامها في الإنتاج. وستتيح هذه العملية، بالإضافة إلى الأمطار الموسمية، استغلال الأراضي الزراعية استغلالا كاملا خلال موسم الأمطار الرئيسي فضلا عن زراعة بعض المحاصيل الغذائية خلال موسم الأمطار الثانوي.

٤٨- وعلى غرار ما يحدث في مشروع إصلاح أنظمة الري البسيطة، سيكون المستفيدون من سكان أفقر المناطق في المنطقة الجافة، غير أن نطاق الاستفادة سيوسع ليشمل المناطق الحدودية في الشمال والشرق حيث ألحقت الحرب الأهلية أضرارا بأنظمة الري البسيطة.

٤٩- ومنذ عام ١٩٩٤، اضطلع **البرنامج** بمهمة تنسيق ورصد الدعم المقدم من **الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية** لمشروع الحراجة على أساس منهاج المشاركة الذي يرمي، بالتعاون مع **مصرف التنمية الآسيوي**، إلى توفير قطع حرجية اقتصادية لمنظمات المزارعين تكون مصدر دخل لأعضائها عندما يكتمل نموها. وسيتفاوض **البرنامج** مع **مصرف التنمية الآسيوي والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية** بشأن توسيع نطاق هذا المشروع ليغطي المناطق التي تم فيها إصلاح أنظمة الري البسيطة. وستحقق زراعة الأشجار المناسبة حول خزانات ومستجمعات المياه فائدة إضافية تتمثل في اتقاء جرف التربة وحماية السدود.

٥٠- **توفير المعونة للفقراء المحرومين من الأراضي الزراعية أثناء استقرارهم في الأراضي المنتجة.** وأثبتت السياسة الحكومية الخاصة بتوطين النازحين واللاجئين في مشروعات الري الكبيرة قدرتها على مساعدة الفقراء الذين كانوا محرومين من الأراضي على التخلص من قبضة الفقر على أساس دائم. ويرمي إنشاء مشروع كبير للري على الضفة اليسرى لخزان أودا ولاوي الكبير للري لتحقيق هذه الغاية وتحسين فرص إنتاج الأغذية على الصعيد المحلي. وبوسع **البرنامج** أن يقدم المساعدات للمستوطنين المحرومين من الأراضي في الوقت الراهن في أحرج فترات تحولهم إلى منتجين للأغذية وهي الفترة التي يقومون خلالها بإعداد مساكنهم ومزارعهم وبزراعة أول محصول مروي لهم. وتتيح المعونة الغذائية تحويل الدخل لفائدة المستوطنين حتى يتمكنوا من الانصراف إلى العمل في مزارعهم دون أن يقلق بالهم هاجس تلبية احتياجاتهم من الأغذية.

القضايا الجامعة

دور المعونة الغذائية

٥١- ويشكل التحويل المباشر للأغذية إلى النازحين المقيمين في مراكز الرعاية ضرورة بالغة لا يمكن الاستعاضة عنها بصفة فعالة بأشكال أخرى من المعونة؛ إذ أن مراكز النازحين تقع في المناطق المصابة بالعجز الغذائي حيث أثبتت

مقارنة تقديرات التكاليف أن تحويل أغذية البرنامج مباشرة إلى هؤلاء السكان أكثر فائدة من منحهم القيمة النقدية لهذه الأغذية[1].

٥٢- وتحقق إمدادات الأغذية المباشرة الرامية إلى إنعاش سبل كسب العيش في المناطق المتضررة من الحرب الأهلية كفاءة أعلى من كفاءة أنماط التحويل الأخرى في سد الاحتياجات الغذائية بسبب عدم توافر أسواق منتظمة في هذه المناطق. فالأسواق الريفية مختلة بفعل تدمير بنية المواصلات وغيرها من بنى التسويق. وفضلا عن ذلك، يعيق عدم استتباب الأمن حركة المواصلات مقلصا إياها إلى الحد الأدنى في كثير من الحالات. وستكون المعونة الغذائية بمثابة تعويض للسكان الفقراء الذين سيعملون في المشروعات المدعومة من **البرنامج** والرامية إلى إصلاح بنية الري وغيرها من البنيات الأساسية الريفية يدفع لهم لقاء عملهم، مما سيمكنهم من الاضطلاع بأنشطة اقتصادية طبيعية تحقق دخلا يتيح سد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية. ويتعلق الأمر في هذا الصدد بالسكان الذين أفقدتهم الحرب الأهلية مدخراتهم إن كان لهم مدخرات أصلا.

٥٣- وفي المناطق المزمع إقامة مشروعات إنمائية فيها (لإصلاح أنظمة الري البسيطة واستقرار الفقراء المحرومين من الأراضي في مشروعات الري الكبيرة) تقدم المعونة الغذائية في المراحل السابقة للزراعة أو في بداية عملية الزراعة وفي الفترات التي يستحيل فيها الإنتاج في حالة المستوطنين. ويتضح من تحليل الأوضاع أن المعونة الغذائية أكثر فائدة من تقديم الأموال النقدية وأنها لن تؤثر سلبا على الأسعار بسبب ضعف توافر الأغذية محليا في الأوقات التي تنفذ فيها مشروعات الغذاء مقابل العمل بصفة مألوفة.

٥٤- وبما أن سريلانكا تعاني من العجز الغذائي الحاد فإن معونة **البرنامج** الضئيلة نسبيا بالقياس إلى العجز الغذائي الكلي لن تلحق أي ضرر بالاقتصاد الغذائي للبلاد.

تعزيز تغذية الأمهات والأطفال

٥٥- ويثير مدى تفشي ظاهرة سوء التغذية بين الأطفال والأمهات القلق. وقد شرعت وزارة الصحة في تنفيذ مشروع للخدمات الصحية يدعمه **البنك الدولي** يعنى بمشكلات الصحة العامة الأساسية ومن بينها ظاهرة سوء تغذية الأطفال.

٥٦- ويرمي عنصر التغذية في هذا المشروع إلى إعادة توجيه برنامج رصد النمو ذي التوجه الإكلينيكي ليصبح برنامجا لتشجيع النمو يعتمد على المجتمعات المحلية سيسعى إلى استقطاب مشاركة المنظمات غير الحكومية والمتطوعين من المجتمعات المحلية. وتؤكد الوثيقة التي أعدها **البنك الدولي** بصدد هذا المشروع أن قصور الرضاعة وممارسات الفطام تكمن وراء كثير من حالات سوء التغذية بين الرضع والأطفال. ولهذا السبب، سيصب هذا المشروع اهتمامه على السعي لتوعية الحوامل حتى يغيرن من عاداتهن في هذا المضمار ومعالجة حالات نقص المغذيات الدقيقة (الحديد واليود). غير أن هذا المشروع لا يتضمن التغذية التكميلية كوسيلة من وسائل تقديم المساعدات وذلك لعدم توافر الأدلة التي تثبت فعالية برنامج التغذية التكميلية الموجه لمن هم في سن الخامسة والعشرين (برنامج ثريبوشا) في تحسين أوضاع المستفيدين منه الغذائية. وتشير المؤشرات إلى إنهاء هذا البرنامج.

([1]) تبلغ القيمة المحلية لوجبة **البرنامج** ٠,٢٣ دولار، وتكلف الوجبة **البرنامج** عند نقطة التسليم للمستفيدين ٠,١٨ دولار، وهذا يعني قيمة ألفية لفعالية التكاليف تصل إلى ١,٢٧. وهذه القيمة لا تتغير بشكل كبير بين مختلف مشروعات **البرنامج** (انظر الملحق الثاني).

٥٧- وفي مقدور **البرنامج** أن يساهم مساهمة مهمة في تقليص سوء التغذية بين الأطفال في الأسر المستفيدة من معونته وذلك من خلال ربط العلاقات بينه وبين مشروع الخدمات الصحية السالف ذكره. ويتسم سوء التغذية بين الأطفال بدرجة أعلى من الحدة في المنطقة الجافة حيث يقوم **البرنامج** بتنفيذ مشروعاته مما يستدعي توجيه قدر أكبر من الاهتمام إلى هذه المنطقة. وسيتعاون **البرنامج** مع وزارة الصحة لإشاعة التوعية الغذائية، بغية تغيير أنماط السلوك المألوفة في هذا الصدد، بين المستفيدات في كل المشروعات والعمليات المعانة من **البرنامج** في سريلانكا. وسيعمل موظفو مشروع **البرنامج** في تعاون وثيق مع موظفي وزارة الصحة الميدانيين في تنفيذ "برنامج خاص بالتوعية الغذائية" يوجه إلى المستفيدين من مشروع **البرنامج**. وستضطلع منظمات المزارعين المتعاونة مع البرنامج والمنظمات غير الحكومية المحلية بدور أساسي في هذا الصدد.

٥٨- وقد شرع **البرنامج** في إجراء مفاوضات مع وزارة الصحة بغية إرساء أسس الشراكة بينهما. ومع أن المنطقة الجافة ستحظى بالأولوية في أنشطة **البرنامج**، فإن الشراكة مع وزارة الصحة ستمتد إلى عملية الإغاثة المدعومة من **البرنامج** والموجهة للسكان النازحين. وسيتفاوض **البرنامج** أيضا مع **الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية ومصرف التنمية الآسيوي** لتوسيع هذا المشروع ليشمل المستفيدين من مشروع الحراجة على أساس منهاج المشاركة.

استراتيجية مناصرة المرأة

٥٩- وسيمارس **البرنامج** ما لديه من نفوذ لتدعيم تمكين المرأة في الأسر الريفية المعتمدة على الزراعة. فالمعايير الاجتماعية الذكورية السائدة في سريلانكا تكسب الرجال مكانة اجتماعية واقتصادية أرفع من مكانة المرأة وترى أنهم يتمتعون بسلطة أكبر في اتخاذ القرارات داخل الأسرة وخارجها على حد السواء. وتتجسد هذه الظاهرة في بعض القوانين الحكومية المتعلقة بملكية الأراضي. ولذلك فسيواصل **البرنامج** سعيه لدى الوزارات المختصة بغية تحقيق ما يلي:

(أ) ضمان أن تمثل النساء ربات الأسر ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من المستوطنين الجدد؛

(ب) إدخال تعديل على قانون ملكية الأراضي لضمان منح سند ملكية الأراضي للزوجين معا. ومن شأن هذه الملكية المشتركة أن تدعم مكانة المرأة.

٦٠- وفضلا عن الأنشطة السالف ذكرها، سيسعى المكتب القطري **للبرنامج** للوفاء بالتزامات **البرنامج** نحو المرأة. ومن الأنشطة الخاصة في هذا الصدد ما يلي: (١) إلزام منظمات المزارعين المشاركين في المشروعات المعانة من **البرنامج** بأن يكون بين أعضاء مكاتبها امرأتان على أقل تقدير، (٢) زيادة التمويل للبرامج الداعمة للأنشطة المدرة للدخل في الأسر التي ترعاها النساء في حالات النزوح؛ (٣) إتاحة فرص التدرب على تنمية المهارات للنساء.

أوجه التعاون والشراكة

٦١- وتركز **منظومة الأمم المتحدة** بوجه خاص على القضايا والاحتياجات ذات الصلة بالنزاع العرقي وذلك في ظل الأوضاع السياسية السائدة في سريلانكا في الوقت الراهن. ومنذ أن شرع البرنامج في تقديم المعونة لفئات السكان المتضررة من النزاع، ظل يعمل في تعاون وثيق مع وكالات **الأمم المتحدة** الأخرى لاسيما **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**. **والبرنامج** عضو نشيط في فريق المهمات الخاص التابع **للأمم المتحدة** المكلف بالأوضاع في شمال

البلاد وشرقها. وفضلا عن ذلك، تعتبر معونة **البرنامج** المقترحة في مجال أنشطة إعادة التوطين والانتعاش في شبه جزيرة جافنا جزءا أصيلا من استجابة **منظومة الأمم المتحدة** القائمة على التعاون.

٦٢- **والصندوق الدولي للتنمية الزراعية** شريك مهم في الأنشطة الإنمائية المبرمجة لدعم فقراء المزارعين في إصلاح أنظمة الري البسيط. أما التوعية الغذائية المقترحة والموجهة للمستفيدات من معونة **البرنامج** فسيتم إجراؤها في تعاون وثيق مع مشروع الخدمات الصحية المدعوم من **البنك الدولي**.

٦٣- وهناك شراكة قائمة مع **الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية** في إطار مشروع الحراجة القائم على منهاج المشاركة. وسيتم استكشاف آفاق إضافية للتعاون الثنائي دعما للمشروعات والعمليات المعانة من **البرنامج**.

٦٤- وسيتم حث المنظمات غير الحكومية على تشجيع الإقراض والأنشطة المدرة للدخل بين المستفيدين المباشرين من معونة **البرنامج**. وسيكون منهاج المشاركة جزءا أصيلا في كل المشروعات المعانة من **البرنامج** وذلك منذ مرحلة الإعداد وخلال مرحلتي التنفيذ والتقييم.

نطاق البرنامج

٦٥- ويقدر حجم معونة **البرنامج** خلال مدة مخطط الاستراتيجية القطرية البالغة ثلاثة أعوام بـ ١٩,٥ مليون دولار تخصص ٧,٥ مليون دولار منها للمشروعات الإنمائية و١٢ مليون لدعم عمليات الإغاثة.

الإغاثة والإعمار

٦٦- **توفير الرعاية لضحايا النزاع العرقي**. وتقدر تكلفة التمويل اللازم لتقديم المعونة لـ ٥٠ ٠٠٠ نازح في مراكز الرعاية الواقعة خارج نطاق منطقة النزاع بنحو ثلاثة ملايين دولار في العام. وقد تم اعتماد التمويل لعملية اللاجئين والنازحين الممتدة رقم ٥٣٤٦ حتى ٢٨ فبراير/ شباط ١٩٩٩. وبما أن نهاية النزاع لا تلوح في الأفق، فمن المرجح أن يضطر **البرنامج** لمواصلة تقديم المعونة بنفس القدر الحالي خلال السنوات الثلاثة القادمة بتكلفة كلية تقارب ٩ مليون دولار.

٦٧- **مساعدة الفقراء على إعادة بناء حياتهم بعد انتهاء النزاع**. وسيمثل هذا النشاط عملية جديدة من عمليات اللاجئين والنازحين الممتدة تنفذ في المناطق الشمالية والشرقية "المحررة". وستستند هذه العملية على الدروس المستفادة من النشاط النموذجي الذي سيضطلع به **البرنامج** في شبه جزيرة جافنا. ويتوقع أن يشمل المشروع الرسمي إصلاح خزانات المياه وقنوات الري والطرق الريفية بتكلفة تقدر بـ ٣,٥ مليون يوم عمل في مدة مخطط الاستراتيجية القطرية البالغة ثلاث سنوات. وتنفيذ هذه العملية رهين بتطور الأوضاع الأمنية المتغيرة وإن كان من المرجح أن يتم الشروع فيها في عام ١٩٩٩. وتقدر احتياجات التمويل لهذه الإغاثة بنحو ثلاثة ملايين دولار.

السعي إلى تحقيق الأمن الغذائي الأسري المعتمد على الذات

٦٨- ومن المنتظر أن تطلب حكومة سريلانكا تمديد البرنامج الحالي لإصلاح أنظمة الري البسيطة المتوقع انتهاؤه في ٢٨ فبراير/ شباط ١٩٩٩. ويتوقع أن تظل الأنشطة خلال مدة التمديد في مستواها الحالي. وعلى هذا الأساس، فستكون التكاليف التي يتحملها **البرنامج** خلال السنوات الثلاثة المقبلة نحو خمسة ملايين دولار.

٦٩- ومن غير المتوقع تنفيذ الخطة الحكومية الرامية إلى توطين الأسر المحرومة من الأراضي في الضفة اليسرى لمشروع أود مالاوي للري قبل حلول عام ٢٠٠٠. وتقدر التكاليف التي يتحملها **البرنامج** في هذا المشروع خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠١ نحو ٢,٥ مليون دولار.

التمويل التكميلي

٧٠- وروعي عند تصميم البرنامج القطري في إطار مخطط الاستراتيجية القطرية هذه استكشاف فرص التعاون الوثيق مع وكالات **منظومة الأمم المتحدة** الأخرى ومع المنظمات غير الحكومية. وستبذل الجهود أيضا لتوسيع نطاق المشروعات المعانة من البرنامج وذلك بالاستعانة بموارد إضافية مستمدة من الجهات المانحة الثنائية.

القضايا والمخاطر الرئيسية

٧١- ويعتمد تقدم سريلانكا في المستقبل على إيجاد حل للصراع العرقي. وتبلغ تكلفة النزاع التي تتحملها الحكومة في الوقت الراهن أكثر من ١٧ في المائة من مجموع النفقات الحكومية في العام. ومن العسير التنبؤ باحتمالات التوصل إلى سلام دائم في المستقبل القريب. ومن المتوقع أن يؤدي استمرار النزاع إلى تقليص الموارد المتاحة المخصصة للأنشطة الإنمائية بفعل توجيه قدر كبير من الموارد للمجهود الحربي وإلى تمويل مشروعات التغذية التكميلية الحكومية الموجهة للنازحين. وقد يعني ذلك اشتداد الطلب أيضا على معونة **البرنامج** الموجهة لأنشطة الإغاثة بسبب تباطؤ الانتعاش الاقتصادي في المناطق الآخذة في التحرر من إسار النزاع.

٧٢- وعلى شاكلة منظمات الأمم المتحدة الأخرى الشريكة والجهات المانحة، سيواجه **البرنامج** في المناطق المتضررة من النزاع مشكلة عسيرة تتمثل في انتشار الألغام الأرضية في هذه المناطق على نحو واسع. وتم الاتفاق، عند مناقشة هذا الموضوع، على ضرورة إزالة هذه الألغام قبل الشروع في أنشطة الإغاثة والإعمار. وطلبت الحكومة مساعدة الجهات المانحة في هذا الصدد.

٧٣- وتوجه سياسة الحكومة الاقتصادية إلى الإسراع بوتيرة تحرير الأسواق وإلى التزام قدر أكبر من الصرامة المالية. وأدى هذا التوجه إلى ارتفاع موجة الخصخصة التي تثير القلق وعدم الاستقرار في مجال العمل وإلى انخفاض الدخل الحكومي المحتمل. ومن المتوقع أيضا أن يفضي السعي إلى تقليص عجز الميزانية إلى تخفيض الإنفاق على القطاعات الاجتماعية مما قد يؤثر سلبا على البرامج الحكومية الرامية إلى تخفيض وطأة الفقر وإقامة شبكة الأمان الاجتماعي ويؤدي إلى تزايد الاعتماد على المعونة الخارجية في مضمار معالجة مشكلات الفقر والتغذية.

٧٤- وتحقق استراتيجية المعونة الغذائية التي يزمع **البرنامج** على تنفيذها ميزة نسبية واضحة في تقديم المساعدة لبعض أشد الفئات الضعيفة فقرا في البلاد. ويشكل الغذاء حاجة ملحة للنازحين والمزارعين الفقراء في المناطق المتضررة من النزاع وفي بقية أنحاء المنطقة الجافة والعمال الزراعيين المفتقرين إلى الأراضي في الوقت الراهن والذين يراد توطينهم في أراض منتجة.

٧٥- ولا يزال الطريق طويلا أمام الفقراء في المناطق الواقعة فريسة للنزاع قبل أن يتمكنوا من إعادة بناء صرح حياتهم وتحقيق أمنهم الغذائي، فالإمدادات الغذائية شحيحة في هذه المناطق ودون متناول الفقراء. أما في المناطق الأخرى، فالمستوطنون المتوقعون في حاجة إلى الغذاء خلال مرحلة إعداد الأراضي الجديدة للزراعة. وعلى المنوال نفسه، يحتاج مزارعو الكفاف الذين تقلصت قدرتهم على إنتاج الأغذية إلى حد كبير من جراء انهيار أنظمة الري البسيطة إلى الأغذية خلال الفترة اللازمة لإصلاح هذه الأنظمة. وتظهر مقارنة القيمة النقدية لحصة **البرنامج** الغذائية بقيمتها السوقية أن استفادة الفقراء ستكون أقل إذا تلقوا قيمة هذه الحصة نقدا. ولهذا السبب، فإن المعونة الغذائية نمط فعال ومناسب من أنماط المعونة.

الملحق الأول

الملحق الثاني

القيمة المحلية للحصة الغذائية للبرنامج (المشروع ٥٣٤٦ (التوسع الثالث))

	الحصة الغذائية اليومية (غرام)	القيمة المحلية (روبية سريلانكية/ غرام)	قيمة الحصة الغذائية (روبية سريلانكية)	قيمة الحصة الغذائية (دولار)
الأرز	٤٠٠	٢٣,٠	٩,٢	٠,١٥
البقول	٥٠	٥٠,٠	٢,٥	٠,٠٤
السكر	٢٠	٣٣,٠	٠,٧	٠,٠١
زيت جوز الهند (١)	٢٥	٥٨,٧	١,٥	٠,٠٢
المجموع	٤٩	١٦٤,٧	١٣,٨	٠,٢٣

التكلفة التي يتحملها البرنامج (المشروع ٥٣٤٦ (التوسع الثالث))

	الحصة الغذائية (غرام)	التكلفة خالص على ظهر السفينة (دولار/ غرام)	النقل الخارجي والإشراف (دولار/ غرام)	النقل الداخلي والمناولة (دولار/ غرام)	مجموع تكلفة الأغذية (دولار/ حصة غذائية)
الأرز	٠,٤٠	٠,٢٦	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,١٣
البقول	٠,٠٥	٠,٤٥	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠٣
السكر	٠,٠٢	٠,٤٠	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠١
زيت جوز الهند (١)	٠,٠٢	٠,٠٧٤	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠٢
المجموع	٠,٤٩	١,٨٠	٠,٢٠	٠,٠٨	٠,١٩

المصدر: المكتب القطري **للبرنامج**.

الملحق الأول

سريلانكا – توافر السعرات الحرارية للفرد من مختلف السلع الغذائية (١٩٨٧–١٩٩٦)

سعرات حرارية مستمدة من:	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
الإنتاج المحلي من الأرز	٨١٤,٩٠	٨٠٢,٧٥	٦٣٤,٤٩	٨٦١,٠٧	٨٢٣,٠٣	٧٣٩,٤٣	٢٠٧,٥٩	٨٥٥,٠٥	٨٥٧,٧١	٦٠٥,٧٧
الأرز المستورد	٨٨,٠٠	١٦٠,٠٠	٢٤٣,٨٠	١٠٩,٠٠	١٠٧,٤٦	١٨٩,٩٩	١٥٧,١٠	٤٥,٥٩	٧,٢٦	٢٥٨,٥٤
دقيق القمح	٢٧٩,٧٧	٢٨٢,١٢	٣٢٣,٩٦	٢٦٣,٣٨	٣٩٧,٥٩	٣٠٧,٣٩	٢٩٩,٩٧	٣٥٨,٣٥	٤٠٨,٢٦	٣٥٢,٠٦
كل المواد الغذائية الأخرى	١ ٠٨٤,٧٣	١٠٨.٢٣	١ ٠٤٦,١٢	١ ٠٥٨,٥٧	٩٣٨,٠٨	٩٣٢,٢٢	٩٨١,٣٠	١ ٠٥٤,٠١	٩٨٤,٧٤	٩٦٣,٤٢
المجموع	٢ ٢٦٧,٤٠	٢ ٣٢٦,١٠	٢ ٢٤٨,٣٧	٢ ٢٩٢,٠٢	٢ ٢٦٦,١٦	٢ ١٦٩,٠٣	٢ ١٤٠,٩٦	٢ ٣١٣,٠٠	٢ ٢٥٧,٩٧	٢ ١٧٩,٧٩

المصدر: مصلحة إحصاء السكان والإحصاءات، سجلات ميزان الأغذية.